



الاستثمار في السكان الريفيين

**التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة
الفساد في الصندوق خلال عام 2022**

جدول المحتويات

1	أولاً- مقدمة
1	ثانياً- موجز تنفيذي
1	ألف- الملاحظات البارزة من عمل مكتب المراجعة والإشراف
2	ثالثاً- أنشطة التحقيق ومنع الفساد
2	ألف- مهمة التحقيق وطريقته
2	ألف- لمحة عامة عن عبء العمل في مجال التحقيق
4	دال- حجم التحقيقات في عام 2022
6	هـ- القضايا المغلقة في عام 2022 – لمحة عامة
6	واو- التحقيقات المغلقة في عام 2022
9	زاي- القضايا التي أُغلقت بعد إجراء تقدير أولي
10	حاء- القضايا التي أُغلقت في مرحلة تلقي الادعاءات
11	رابعاً- التواصل والتعاون
11	خامساً- قدرات مكتب المراجعة والإشراف وموظفوه وموارده

التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2022

أولاً- مقدمة

1- يعرض هذا التقرير معلومات عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد التي قام بها مكتب المراجعة والإشراف في عام 2022. وترد فيه أيضا معلومات عن نتائج وجزءات التحقيقات، وجهود التواصل والتعاون، واستخدام الموظفين والموارد الأخرى في عام 2022.

ثانياً- موجز تنفيذي

ألف- الملاحظات البارزة من عمل مكتب المراجعة والإشراف

2- ارتفع معدل ادعاءات سوء السلوك والممارسات المحظورة المقدمة إلى مكتب المراجعة والإشراف بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2021. ولا تعكس هذه الزيادة مخاطر التدليس والفساد المتأصلة في البيئات الصعبة التي يعمل فيها الصندوق (كما أبرزته أيضا تقارير المراجعة الداخلية لمكتب المراجعة والإشراف) فحسب، بل تعكس أيضا اليقظة وتعزيز القدرات في مجال الكشف لدى دائرة إدارة البرامج وشعبة خدمات الإدارة المالية وشعبة المراقب المالي والزملاء الآخرين الذين يضطلعون بمسؤوليات الإشراف والمراجعة عن إدارة البرامج. وهي تشير أيضا إلى تعزيز جهود التوعية بمكافحة الفساد، وتحسين إبراز صورة قنوات الإبلاغ في الصندوق وقرب الموظفين من المستفيدين والمخبرين المحليين نتيجة اللامركزية. وعلى غرار السنوات السابقة، تعلق معظم الادعاءات الخارجية بأنشطة التوريد في المشروعات، مثل التواطؤ بين مقدمي العروض للتلاعب في إجراءات تقديم العروض وتقديم شهادات مزورة وتقارير الاختبارات التجارية أو قوائم القدرة المالية لأنشطة تقديم العروض والتحريفات في وثائق تقديم العروض. وتضمنت عدة ادعاءات تورط موظفي المشروعات في التماس الرشاوى أو العمولات من مقدمي السلع أو الخدمات مقابل إرساء العقد عليهم أو في تسهيل ارتكاب أطراف خارجية للمخالفات المزعومة.

3- وعزز مكتب المراجعة والإشراف استجابته لمكافحة الفساد من خلال استكمال النظر في أكبر عدد من القضايا في عام 2022 مقارنة بأي عام سابق، مما أدى بدوره إلى أكبر عدد من حالات منع التعامل. وأشادت لجنة الجزاءات في الصندوق بجودة أعمال التحقيق، وفي الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف والنتائج الأولية للاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق في مكتب المراجعة والإشراف (انظر الفقرة 7). وواصل مكتب المراجعة والإشراف تبادل بيانات عن حالة القضايا من خلال اجتماعات متكررة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مما مكّن الزملاء من تحديد مخاطر التدليس والتصدي لها على الفور. كما نسق مكتب المراجعة والإشراف بنشاط مع شعبة المراقب المالي في ملء قائمة العناية الواجبة للنزاهة، والتي تمكّن الصندوق من اتخاذ الإجراءات التشغيلية اللازمة ضد الكيانات التي تواجه مخاطر تتعلق بالنزاهة. وحيثما تتزامن مزاعم الممارسات المحظورة مع عمليات المراجعة لإشراف الصندوق على البرامج القطرية، أوفد مكتب المراجعة والإشراف بعثات مراجعة/تحقيق مشتركة. وأدى هذا النهج المبتكر (غير الشائع في وظائف الإشراف في منظومة الأمم المتحدة أو بين المؤسسات المالية الدولية إلى حل أسرع للقضايا ودعم أفضل لنتائج المراجعة والتحقيق وتوصيات منظمة بشكل أفضل لتحسين الرقابة.

4- وأنجز استعراض خارجي مستقل لوظيفة التحقيق في الصندوق في فبراير/شباط 2023. وسيعرض تقرير الاستعراض مع تعليقات الإدارة ومكتب المراجعة والإشراف وخطة العمل على لجنة مراجعة الحسابات لمناقشتها في اجتماعها الذي سيعقد في يونيو/حزيران.

ثالثا- أنشطة التحقيق ومنع الفساد

ألف- مهمة التحقيق وطريقته

5- مكتب المراجعة والإشراف مكلف بالتحقيق في المخالفات المزعومة للتدليس والفساد من قبل الكيانات، والمتعاقدين، والأشخاص من غير الموظفين المشاركين في أي نشاط ممول من الصندوق وسوء سلوك الموظفين. وتحقيقات مكتب المراجعة والإشراف إدارية بطبيعتها؛ والغرض منها هو جمع الأدلة التي يمكن إما أن تؤيد أو تدحض ادعاء ما. وعند تلقي مكتب المراجعة والإشراف لادعاء ما، يخضع الادعاء لمراجعة إثر تلقيه. فإذا كان الادعاء ضمن نطاق اختصاص مكتب المراجعة والإشراف، يتم إجراء تقييم أولي لتقرير ما إذا كان الادعاء ذا مصداقية، ويمكن التحقق منه، ويعتمد على أدلة مادية. وفي حال استيفاء جميع المعايير الثلاثة، يُبشر بإجراء تحقيق. وقد يقرّر أنه من الأنسب إحالة الادعاء إلى شعب أخرى في الصندوق، أو إلى وكالات خارجية، أو حكومات سواء في مرحلة التقييم الأولي أو بعد إجراء تحقيق في الادعاء. وتصنف الادعاءات بعد الانتهاء من التحقيق فيها إلى ما يلي:

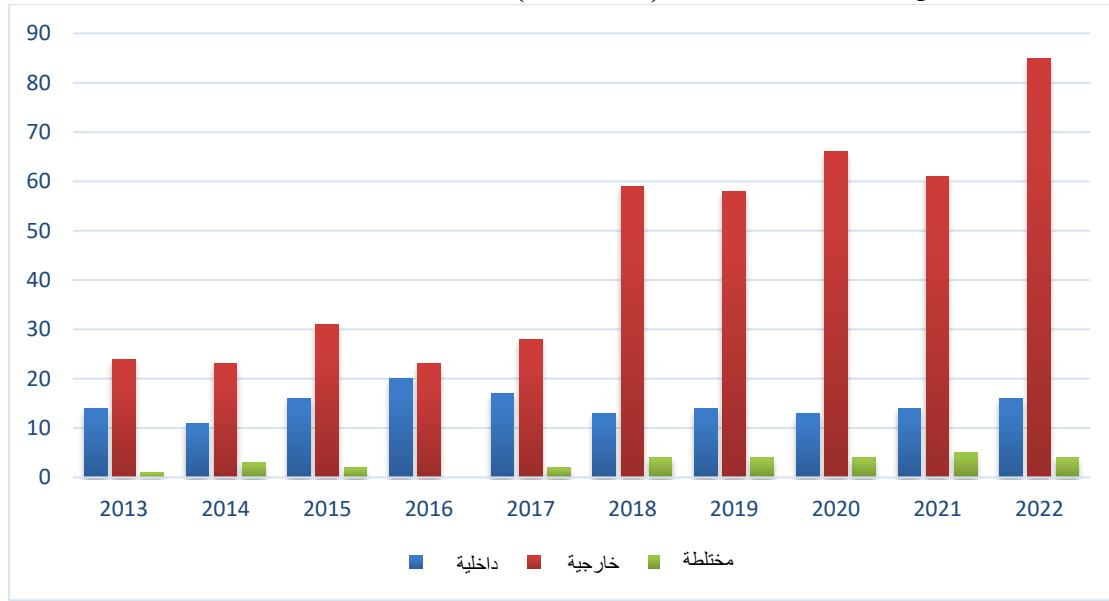
- **ادعاءات ثبتت صحتها:** عندما تتوفر أدلة كافية للاستنتاج بأن مخالفة ما قد حدثت؛ وإذا شملت شكوى/قضية ادعاءات متعددة ثبتت صحة بعضها ولم تثبت صحة بعضها الآخر، يتم تطبيق تصنيف "الإثبات الجزئي للصحة".
- **ادعاءات لم تثبت صحتها:** عندما تكون الأدلة المتوفرة غير كافية سواء لتأييد أو دحض الادعاءات.
- **ادعاءات لا أساس لها من الصحة:** عندما تكون الأدلة المتوفرة كافية لدحض الادعاءات.

6- تقدم الادعاءات التي تثبت صحتها إلى لجنة الجزاءات في الصندوق، المؤلفة من كبار المديرين في الصندوق والتي يرأسها نائب رئيس الصندوق. فإذا كانت القضايا تتعلق بجهات خارجية، تقرر لجنة الجزاءات الجزاء الواجب تطبيقه. أما الادعاءات التي تثبت صحتها ضد موظفين فتحال أولا إلى شعبة الموارد البشرية لتقييم الأدلة وتقرير ما إذا كانت ستوجه تهم تأديبية إلى الموظف؛ ثم تعرض على لجنة الجزاءات من أجل مراجعة نهائية، يتبعها إصدار توصية إلى رئيس الصندوق حول ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراء تأديبي أو غيره من الإجراءات

ألف- لمحة عامة عن عبء العمل في مجال التحقيق

7- يبين الشكل 1 اتجاه الادعاءات/الشكاوى المتعلقة بالمخالفات التي تلقاها مكتب المراجعة والإشراف خلال السنوات العشر الماضية. وتعدّ ادعاءات وقوع مخالفات من موظفي الصندوق قضايا داخلية، بينما تصنّف كقضايا خارجية الادعاءات المتصلة بالمتعاقدين الخارجيين والمشروعات والبرامج الممولة من الصندوق - بما فيها المخالفات المزعومة التي يتورط فيها موظفو المشروعات، والشركات، والكيانات الخاصة، والأفراد الآخرون.

الادعاءات المقدّمة إلى مكتب المراجعة والإشراف (2013-2022)



8- وفي عام 2022، تمكن مكتب المراجعة والإشراف من إتمام أكبر عدد من القضايا في عام واحد حتى الآن.

الجدول 1

قضايا التحقيق النشطة في الفترة 2021-2022

داخلية	خارجية	داخلية/خارجية	المجموع
7	58	6	71
قضايا لم يُبت فيها حتى نهاية عام 2020			
14	61	5	80
قضايا وردت في عام 2021			
21	119	11	151
مجموع القضايا النشطة في عام 2021			
18	58	4	80
قضايا أُغلقت في عام 2021*			
3	61	7	71
قضايا لم يُبت فيها حتى نهاية عام 2021			
16	85	4	105
قضايا وردت في عام 2022			
19	146	11	176
مجموع القضايا النشطة في عام 2022			
9	78	4	91
قضايا أُغلقت في عام 2022			
10	68	7	85
قضايا لم يُبت فيها حتى نهاية عام 2022			

* انقسام في قضية واحدة - خارجية وداخلية/خارجية.

دال- حجم التحقيقات في عام 2022

الادعاءات الجديدة في عام 2022

الجدول 2

طبيعة الادعاءات الواردة في الفترة 2020-2022

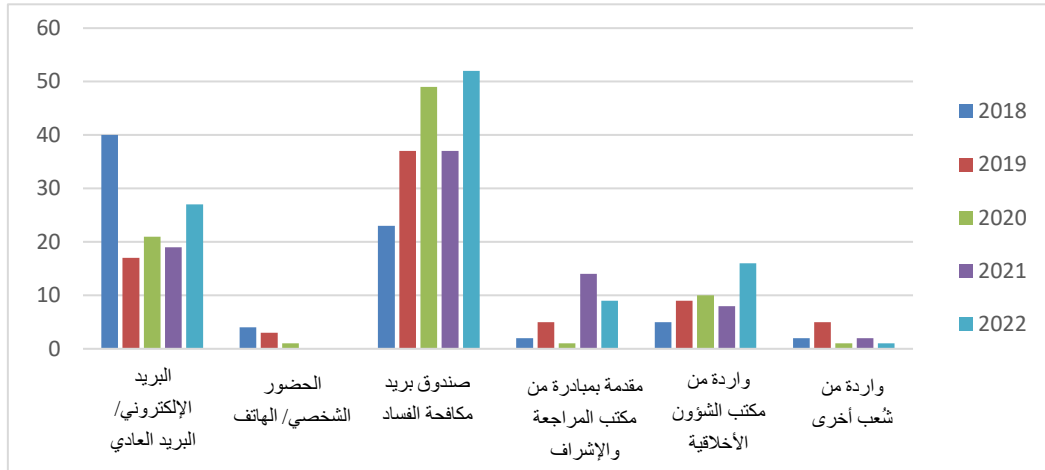
2022	2021	2020	طبيعة الادعاء
خارجية			
63	36	47	انتهاكات لسياسة الصندوق بشأن مكافحة الفساد (ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ وإكراه وعرقله)
2	-	1	انتهاكات لمدونة قواعد السلوك من جانب استشاريين في الصندوق*
-	-	-	انتهاكات لسياسة الصندوق بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها
20	25	18	قضايا أخرى (بما فيها منازعات متعلقة بالعروض/العقود، ومسائل التعيين، وغيرها من المسائل التشغيلية التي لا تدخل في نطاق سياسة الصندوق بشأن مكافحة الفساد)
داخلية (أو داخلية وخارجية مختلطة)			
2	3	3	انتهاكات لسياسة الصندوق بشأن مكافحة الفساد (ممارسات تدليس أو فساد أو تواطؤ أو إكراه أو عرقله)
1	-	1	انتهاكات لسياسة الصندوق بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها
4	6	1	قضايا النزاعات في مكان العمل
12	8	10	انتهاكات أخرى لمدونة قواعد السلوك
1	2	2	أخرى (مختلطة - حالات أخرى من سوء السلوك)
105	80	83	المجموع

* تضمنت إحدى القضايا الخارجية ادعاء مختلطاً، منقسماً بين انتهاك بموجب مدونة السلوك وسياسة مكافحة الفساد.

9- وعلى غرار السنوات السابقة، تعلق الجزء الأكبر من الشكاوى بادعاءات التدليس أو الفساد في المشروعات التي يمولها الصندوق، بما يمثل زيادة كبيرة عن عام 2021. ولوحظ انخفاض طفيف في الشكاوى الناشئة عن نزاعات متعلقة بالعروض والعقود والتوظيف، والتي أحالها مكتب المراجعة والإشراف عموماً إلى دائرة إدارة البرامج للتعامل معها من خلال آلية الإشراف التابعة للصندوق.

10- وسُجل انخفاض طفيف في عدد قضايا التظلمات الداخلية المحالة إلى مكتب المراجعة والإشراف، مثل التحرش وإساءة استخدام السلطة. ويولي مكتب المراجعة والإشراف هذه القضايا الأولوية العالية، مع ضمان استعادة مقدمي الشكاوى، عند الاقتضاء، من قنوات التسوية الداخلية الأخرى. وتتعلق "الانتهاكات الأخرى لمدونة قواعد السلوك" بالإجراءات المزعومة غير الملائمة التي يتخذها الموظفون، بما في ذلك التضارب غير المعلن في المصالح، وتقديم معلومات كاذبة إلى الصندوق، والالتفاف على القواعد والأنظمة، والسلوك غير اللائق تجاه موظفي المشروعات أو الكيانات الخارجية الأخرى، والإهمال الجسيم.

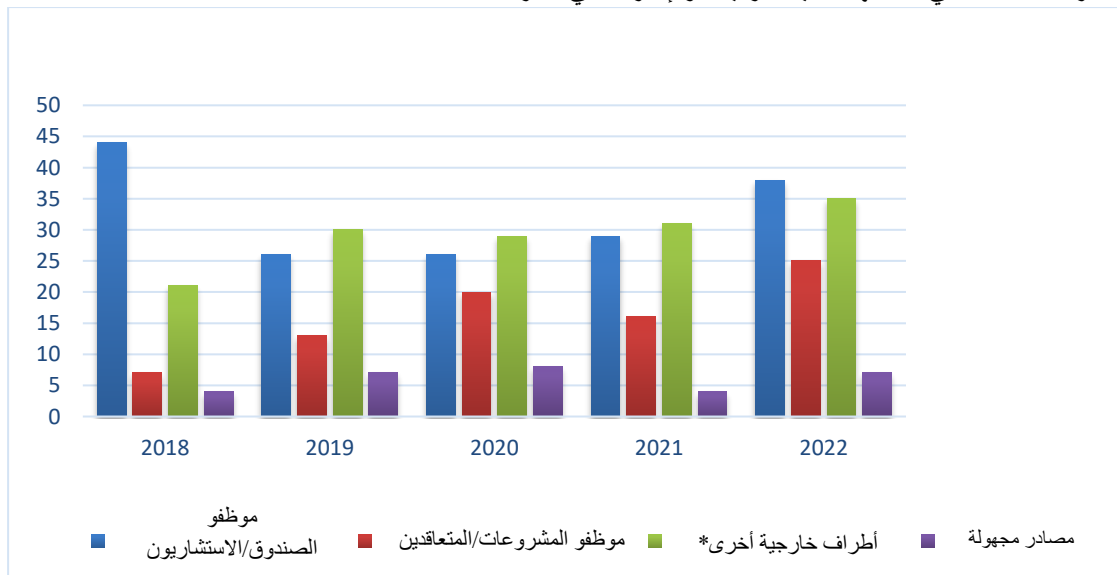
القنوات المستخدمة لتقديم البلاغات إلى مكتب المراجعة والإشراف في الفترة 2018-2022



11- ويُشير الشكل 2 إلى زيادة استخدام الخط الساخن السري لمكافحة الفساد التابع لمكتب المراجعة والإشراف (anticorruption@ifad.org). ولا تزال عمليات المراجعة التي يجريها مكتب المراجعة والإشراف آلية مهمة للكشف عن الممارسات المحظورة المحتملة في المشروعات. وتتيح التفاعلات العضوية مع قسم المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف (بما في ذلك من خلال البعثات المشتركة) المتابعة السريعة والمنظمة لإشارات الإنذار التي لوحظت في أعمال المراجعة الخاصة بمكتب المراجعة والإشراف.

12- ومن بين القضايا الست عشرة التي أبلغ عنها مكتب الشؤون الأخلاقية لمكتب المراجعة والإشراف، أُحيلت أربع قضايا إلى مكتب المراجعة والإشراف فيما يتعلق بانتهاكات محتملة لمدونة قواعد السلوك من جانب موظفي الصندوق أو الاستشاريين. وبالإضافة إلى ذلك، أُحيلت قضية أخرى متعلقة بالموظفين إلى مكتب المراجعة والإشراف عن طريق مكتب الشؤون الأخلاقية، فضلا عن 11 شكوى خارجية تتعلق بقضايا تدليس و/أو فساد محتملة أو منازعات تعاقدية في المشروعات التي يمولها الصندوق.

مصدر الادعاءات التي استلمها مكتب المراجعة والإشراف في الفترة 2018-2022



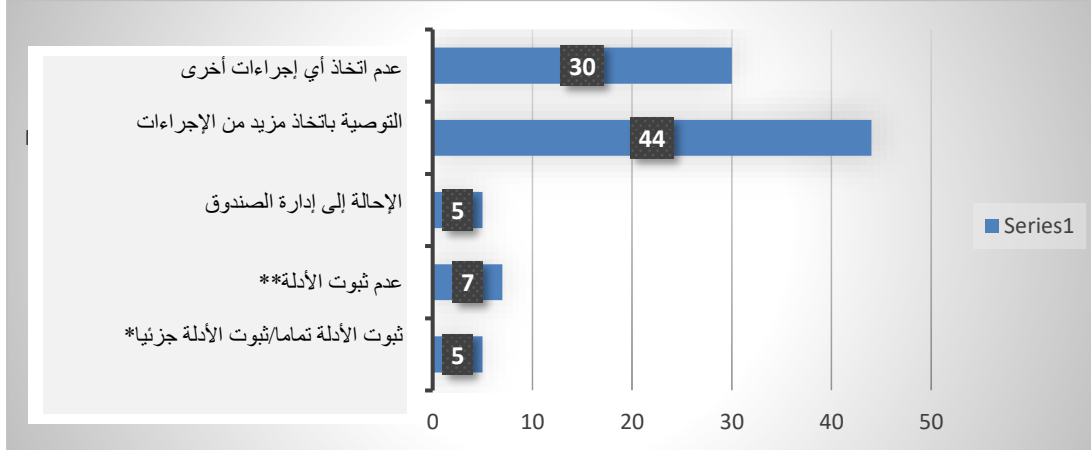
* استلمت أربع قضايا من موظفي وكالات الأمم المتحدة.

13- وتعكس الاتجاهات في الشكل 3 تحسن وعي موظفي الصندوق وموظفي المشروعات والموردين والشركاء بمتطلبات وقنوات الإبلاغ المتعلقة بمكافحة الفساد في الصندوق.

هاء- القضايا المغلقة في عام 2022 – لمحة عامة

الشكل 4

القضايا المغلقة في عام 2022- البت في القضايا



* كانت هناك انقسام في قضيتين بين ثبوت الأدلة وعدم ثبوت الأدلة. وأسفرت قضية واحدة عن تقديم تقرير تحقيقي منفصلين إلى لجنة الجزاءات.

** اشتملت قضيتان على بعض العناصر المدعومة بأدلة وجرى الإبلاغ عن كل منها بشكل منفصل في عام 2021.

14- وفي عام 2022، انتهى مكتب المراجعة والإشراف من عمله بشأن ما مجموعه 91 قضية. وهناك أربعون قضية منها متعلقة بشكاوى وردت قبل عام 2022، منها 12 قضية أُجريت فيها تحقيقات كاملة. وأغلقت إحدى وخمسون قضية جرى استلامها في عام 2022، وخضعت قضية واحدة لتحقيق كامل.

15- وأغلقت خمسون قضية أو أُحيلت إلى الإدارة بمجرد تلقيها (بعد أن أكد مكتب المراجعة والإشراف أن الشكوى تخرج عن دائرة اختصاصه)؛ وأغلقت 29 قضية بعد إجراء تقدير أولي (بعد التأكد من أن الادعاءات لم تكن جوهرية أو لا يمكن التحقق منها أو تفتقر إلى المصداقية)؛ وأغلقت 12 قضية بعد إجراء تحقيق فيها. ومن بين هذه القضايا، أغلقت سبع قضايا لعدم ثبوت الأدلة على الادعاءات؛ وأثبتت بعض العناصر في قضيتين وجرى الإبلاغ عنهما في عام 2021 ولكن لم يجر إثبات الادعاءات المتبقية وأغلقت القضيتان في عام 2022؛ وكانت خمس قضايا خارجية مثبتة بأدلة أو مثبتة جزئياً بأدلة. وفي عام 2022، جرى تصعيد هذه القضايا إلى لجنة الجزاءات للتداول بشأنها. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، تطلبت إحدى هذه القضايا تقريرين منفصلين. ومن بين القضايا الخمس، قامت لجنة الجزاءات بفرض جزاءات في حالة قضيتين في عام 2022. ولا تزال ثلاث قضايا جارية وتنتظر القرار النهائي.

واو- التحقيقات المغلقة في عام 2022

القضايا التي أُحيلت إلى لجنة الجزاءات أو إلى شعبة الموارد البشرية

16- فيما يلي القضايا الخارجية التي أُحيلت إلى لجنة الجزاءات في عام 2022:

- خُص إلى أن اثنين من مقدمي العروض ارتكبا ممارسات تدليسية بتقديم تقارير اختبار تجاري مزورة في عروضهما لمناقصة نظمها مشروع يموله الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الشركتان (مقدمتا العروض) إقرارات موثقة أقرأ فيها بصحة الوثائق. ومُنع التعامل مع شركتتين وثلاثة أفراد لمدة 10

سنوات بسبب القيام بممارسات تدليسية.

● لم يعلن أحد استشاري الصندوق عن عمله لدى جهة أخرى عند التوقيع على عقود استشارية مع الصندوق، وواصل بنشاط أداء أدوار وظيفية لدى الشركة الاستشارية. وقدّم هذا الشخص مدخلات في عرض تقني قدمته الشركة الاستشارية إلى مشروع يموله الصندوق أثناء سريان عقده كاستشاري لدى الصندوق دعماً لنفس المشروع؛ وعلاوة على ذلك، لم يكشف الاستشاري للصندوق عن التضارب المحتمل في المصالح عندما شاركت الشركة الاستشارية في مناقصة الصندوق. ومُنِع التعامل مع هذا الشخص لمدة ثلاث سنوات.

● شارك مورد لأحد المشروعات، وممثل لدى شريك منفذ، وموظف معني بمشروع يموله الصندوق في ممارسات تواطئ وفساد من خلال عرض وتلقي مدفوعات، وتسهيل تحويل هذه المدفوعات، من أجل تفضيل هذا المورد فيما يتعلق بالتزاماته التعاقدية. ولا يزال القرار النهائي للجنة الجزاءات لم يصدر.

● شاركت شركتان في ممارسات محظورة. وقدمت الشركة الأولى معلومات مزورة عن قدرتها المالية كجزء من عرضها لعطاء فيما يتعلق بمشروع يموله الصندوق. وقدمت الشركة الثانية وثيقة تفويض مزورة من الشركة المصنعة إلى نفس عملية العطاء. ولا يزال القرار النهائي للجنة الجزاءات لم يصدر.

● شارك أحد موظفي المشروعات في ممارسات تدليسية في عملية توريد لمشروع يموله الصندوق من خلال: إبلاغ الصندوق بأنه جرى التحقق على النحو الواجب من الوثائق المطلوبة التي قدمها المورد؛ وتقديم وثائق مزورة إلى الصندوق. ولا يزال القرار النهائي للجنة الجزاءات معلقاً.

17- ونحال تحقيقات مكتب المراجعة والإشراف التي تنتهي إلى احتمال انتهاك الموظفين مدونة قواعد السلوك إلى شعبة الموارد البشرية للتقدير/للتأكيد مع مكتب المستشار العام، ويمكن إحالتها، تبعاً لطبيعة الانتهاكات وخطورتها، إلى لجنة الجزاءات لمزيد من التقدير والمداولات بشأن التوصيات التأديبية. وفي عام 2022، لم تحيل شعبة الموارد البشرية إلى مكتب المراجعة والإشراف أي قضايا تتعلق بالموظفين.

18- وترد جميع الجزاءات المطبقة أو المقررة في عام 2022 في الإطار 1 أدناه:

الجزاءات المطبقة في عام 2022، بما في ذلك التحقيقات التي أُغلقت قبل عام 2022

التحقيقات التي انتهت قبل عام 2022

- مُنع التعامل مع شخصين وشركة لمدة عامين بسبب ممارسات تدليسية.
 - مُنع التعامل مع شخصين وشركة لمدة 10 سنوات بسبب ممارسات تدليسية.
 - مُنع التعامل مع شخص لمدة ثماني سنوات بسبب ممارسات تدليسية.
 - مُنع التعامل مع شخص لمدة أربع سنوات بسبب ممارسات تدليسية.
 - مُنع التعامل مع شخص وشركة لمدة 10 سنوات بسبب ممارسات تدليسية.
 - مُنع التعامل مع شخصين وشركة لمدة 10 سنوات بسبب ممارسات تدليسية.
- التحقيقات التي انتهت في عام 2022 (انظر الفقرة 17)**
- مُنع التعامل مع شخص لمدة ثلاث سنوات لانتهاكه الالتزامات التعاقدية للصندوق.
 - مُنع التعامل مع شركتين وثلاثة أفراد لمدة 10 سنوات بسبب ممارسات تدليسية.

القضايا التي أُغلقتها مكتب المراجعة والإشراف بعد إجراء تحقيق فيها

19- أُغلقت سبع قضايا في مرحلة التحقيق لعدم ثبوت الأدلة. وشملت هذه القضايا خمس قضايا خارجية وواحدة داخلية، وواحدة داخلية/خارجية. وفي قضيتين من هذه القضايا، أُثبتت بعض الادعاءات في عام 2021؛ غير أن التحقيق في الادعاءات المتبقية انتهى في عام 2022 بإغلاقها (غير مثبتة).

القضايا الخارجية

20- أجرى مكتب المراجعة والإشراف بصفة عامة تحقيقاته (من خلال إجراءات اتخذت عموماً عن بعد) في الحالات التي كانت تثير فيها الأنشطة المزعومة، في حالة ثبوتها، مسائل كبيرة متعلقة بنزاهة موظفي إدارة المشروعات الرئيسيين والموردين الذي يتكرر تعامله معهم، حتى لو كانت المبالغ المعنية صغيرة. وحتى في حال عدم ثبوت الأدلة، أسفر العمل على الأغلب في تلك القضايا عن إجراءات للتخفيف من المخاطر، مثل تعزيز الإشراف الائتماني أو تعزيز ضوابط المشروعات أو الاعتراض على إجراءات توريد محددة.

- تتعلق الادعاءات بموردين لمشروع يموله الصندوق اتفقوا على تضخيم أسعار عروضهم، وفي حالة إرساء العقد، دفع عمولات للمسؤولين الحكوميين. وفي المقابل، طلب المسؤولون الحكوميون من مقدمي العروض تضخيم أسعار عروضهم، وفي حالة إرساء العقد، دفع عمولات. ولم يجد مكتب المراجعة والإشراف أدلة كافية لإثبات الادعاءات.
- ادعاء بوجود ممارسات تدليسية من قبل وكالات التمويل البالغ الصغر (التي تعمل كشركاء منفذين للمشروع) المشتبه في تزويرها لمصروفات الائتمان. ولم يجر إثبات الادعاءات وكانت أهميتها الجوهرية محدودة للغاية.
- ادعاء بوجود ممارسات تدليسية من قبل موظفين من شركاء التمويل البالغ الصغر المشاركين في مشروع يموله الصندوق، والذين يُدعى أنهم أخذوا ائتمان لصالحهم أو لصالح أفراد آخرين و/أو منظمات أخرى، وزوروا ملفات الائتمان. ولم يجر إثبات الادعاءات.
- ادعاء بوجود ممارسات تدليسية تنطوي على قيام مسؤولين حكوميين بتقديم وثائق سفر مزورة فيما يتعلق ببعثة دعم ما قبل التنفيذ لمشروع يموله الصندوق. وعلى الرغم من وجود أدلة تثبت التدليس، لم تكن هناك أدلة كافية لإثبات المسؤولية ولا دليل على أن المسؤولين الحكوميين تلقوا مدفوعات نقدية

مباشرة.

- تضمنت الادعاءات ممارسات تواطئية من قبل متعاقد في مشروع ما واثنين من موظفي المشروع، الذين يُدعى أنهما وافقا على استبدال العديد من الاستشاريين التابعين لهذا المتعاقد بشكل غير سليم أثناء تنفيذ العقد. ولم تكن الأدلة التي جرى الحصول عليها كافية لإثبات الادعاءات أو تأكيدها.

القضايا الداخلية

- ادعاء باحتمال أن يكون أحد الموظفين قد قدم وثائق مزورة بعد المشاركة في نشاط رسمي. وأُغلقت القضية بسبب عدم كفاية الأدلة، ولكن صدرت توصية إلى الإدارة المعنية باتخاذ إجراء تشغيلي.

القضايا الداخلية/الخارجية

- تضمنت الادعاءات ممارسات تدليسية وتواطئية وفسادة من قبل موظفي المشروع والمتعاقدين وموظفي الصندوق والمسؤولين العموميين. وكجزء من التحقيق الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف، وجد بعض المؤشرات على مخطط فساد محتمل فيما يتعلق بالتزامات المتعاقدين في إطار مشروع يموله الصندوق، غير أن الأدلة التي جرى الحصول عليها لم تكن كافية لإثبات الادعاءات المبلغ عنها.

زاي- القضايا التي أُغلقت بعد إجراء تقدير أولي

- 21- من بين 29 قضية أُغلقت بعد إجراء تقدير أولي، كانت 19 خارجية (منها اثنتان عالية الأولوية)، وسبع داخلية (السبع جميعها عالية الأولوية) وثلاث مختلطة داخلية وخارجية. ويعني الإغلاق في هذه المرحلة أن الاستعراض الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف لم يسفر عن أدلة كافية تتيح الخلوص إلى أن الادعاءات كانت ذات مصداقية ويمكن التحقق منها وجوهرية. وتضمن العديد من الشكاوى عدة ادعاءات متعلقة في كثير من الأحيان بالعديد من الموضوعات المحتملة. ويرد أدناه موجز للقضايا التي أُغلقت بعد إجراء تقدير أولي وهناك ادعاءات في بعض القضايا تتعلق بالتوريد وغير التوريد.

القضايا الخارجية

- **التوريد في المشروعات أو اختيار مقدمي الخدمات.** من بين 19 شكوى خارجية أُغلقتها مكتب المراجعة والإشراف بعد إجراء تقدير أولي، تضمنت ست شكاوى ادعاءات تفيد بممارسات محظورة فيما يتعلق بالتوريد في المشروعات واختيار مقدمي الخدمات. وشملت موضوعات الادعاءات موظفين في مشروعات وموردين للمشروعات ومتعاقدين مع مشروعات أو متعاقدين محتملين وأعضاء لجان تقييم المشروعات/العروض النظرية. وتضمنت المخالفات المزعومة التدليس والإكراه والتواطؤ عن طريق التلاعب في المناقصات أو عملية الاختيار وتقديم رشاي أو تلقيها، وادعاءات عامة بشأن الفساد. وتتعلق إحدى القضايا بادعاءات تأمر موظفي المشروع مع مقدمي العروض من خلال ملء عروض الأسعار مسبقا وتجاهل المخالفات في عروض الأسعار التي قدمها مقدمو العروض. وكانت معظم الادعاءات عامة أو غامضة، ولكن بعضها أشار إلى إجراءات توريد محددة (جارية أو اكتملت مؤخرا) بقيمة تراوحت بين بضعة آلاف من الدولارات الأمريكية إلى أكثر من 200 000 دولار أمريكي. وكما هو مذكور أعلاه، فإن الأدلة التي جمعها مكتب المراجعة والإشراف في تقييم هذه الادعاءات لم تكن كافية للخلوص إلى أن الادعاءات ذات مصداقية ويمكن التحقق منها (من جانب مكتب المراجعة والإشراف) وجوهرية، وبالتالي لم تُجر متابعة هذه القضايا كتحقيقات كاملة. ومع ذلك، بالنسبة للقضايا التي توصل فيها مكتب المراجعة والإشراف إلى بعض المؤشرات ذات المصداقية على وجود ممارسات محظورة أو غير لائقة أخرى (مثل ممارسات التوريد غير الممتثلة أو غير

الشفافة)، أُتخذت إجراءات بديلة لتخفيف المخاطر أو يجري اتخاذها أو النظر فيها. وشملت هذه الإجراءات تحقيقات وطنية موازية في نفس الادعاءات، أو إلغاء عملية التوريد أو تعزيز إشراف الصندوق، على وجه الخصوص ضمان أن يستخدم جميع مقدمي العروض للنماذج الموحدة وأن يستكملوا عمليات الكشف اللازمة والعمليات المستهدفة لبناء القدرات.

- **ادعاءات متعلقة بممارسات محظورة غير متعلقة مباشرة بالتوريد.** تضمنت ثلاث عشرة شكوى ادعاءات متعلقة بممارسات غير سليمة فيما يتعلق بأنشطة المشروعات غير المرتبطة بالتوريد. وتضمنت المخالفات المزعومة التذليل، مثل ممارسات تدليسية أثناء تجهيز طلب السحب، ودفع الرواتب قبل تاريخ بداية العقد، وعدم الامتثال لمتطلبات اتفاقية التمويل فيما يتعلق بمدة العقد، وجدول تصنيف الرواتب والدرجات، وتحويل أموال المشروع لتحقيق مكاسب شخصية (بما في ذلك محاولة الاختلاس والسرقة والاستيلاء)، والتواطؤ (مثل تواطؤ موظفي المشروع للتلاعب في تعيين الوظائف عن طريق وضع حد بشأن السن لاستبعاد بعض المتقدمين من المنافسة، وتواطؤ المستفيدين من المنح مع موظفي المشروع من أجل الحصول على منح، وعدم الإعلان عن تضارب المصالح ووجود مصالح تجارية موازية)، والإكراه (حجب المدفوعات المستحقة)، وإساءة استخدام أصول المشروعات لتحقيق منفعة شخصية وتحريف المعلومات في طلبات المنح، والمحسوبية والتذليل العام أو ادعاءات الفساد التي تنطوي على موضوعات أو إجراءات غير محددة. وشمل المعنيون بالادعاءات موظفي المشروعات وموظفي الجهات النظيرة والمتعاقدين مع المشروعات والشركاء المنفذين أو المتعاقدين من الباطن وفي بعض الحالات المنظمات المستفيدة والجهات المحتملة المتلقية للمنح. وكانت معظم الادعاءات عامة أو غامضة ولكن أشار بعضها إلى أفعال محددة. وعلى الرغم من أن مكتب المراجعة والإشراف أغلق هذه القضايا، فقد أُتخذت إجراءات بديلة لتخفيف المخاطر أو يجري النظر فيها فيما يتعلق بالقضايا التي كان لدى مكتب المراجعة والإشراف/الصندوق بشأنها أدلة موثوقة على وجود ممارسات غير سليمة. وشملت هذه الإجراءات تحقيقات وطنية موازية بشأن نفس الادعاءات، أو استرداد الأموال التي يُحتمل إساءة استخدامها والإعلان عن نفقات غير مؤهلة، أو تعزيز ضوابط المشروعات، أو إعلان الصندوق عن اعتراضه على إجراءات معينة، أو تعزيز إشراف الصندوق وبناء القدرات المستهدفة، والإجراءات التصحيحية فيما يتعلق بالممارسات غير النظامية في عمليات التوظيف، ورصد عمليات التحقق والموافقة الجارية المتعلقة بمتلقي المنح المحددين.

القضايا الداخلية والمختلطة

- **ادعاءات متعلقة بانتهاكات لمدونة قواعد السلوك وسياسة مكافحة الفساد في الصندوق.** أغلق مكتب المراجعة والإشراف عشر شكاوى مقدمة ضد الموظفين بعد إجراء تقدير أولي. وتضمنت ادعاءات تذليل وفساد وتواطؤ وتضارب غير معلن في المصالح، وتقديم معلومات كاذبة إلى الصندوق، وكشف غير مصرح عن معلومات سرية خاصة بالصندوق، والالتفاف حول القواعد والأنظمة، والسلوك غير اللائق تجاه موظفي المشروعات، والشركاء الخارجيين الآخرين، والإهمال الجسيم. وخلص مكتب المراجعة والإشراف إلى أن هذه الادعاءات تفتقر إلى المصدقية وأحال في بعض القضايا المسألة إلى الإدارة للنظر في اتخاذ تدابير تصحيحية و/أو إجراءات تشغيلية أخرى.

حاء- القضايا التي أُغلقَت في مرحلة تلقي الادعاءات

22- أُغلقَت خمسون قضية أُبلغت إلى مكتب المراجعة والإشراف في مرحلة تلقي الادعاءات، بما في ذلك ثمانية قضايا مرحّلة من عام 2021، وذلك أساساً بعد التأكد من أن الادعاءات لا تدخل في نطاق مهام مكتب المراجعة والإشراف أو كانت ذات أهمية جوهرية محدودة للغاية (من حيث الأثر المالي والأثر على السمعة/التشغيل). وأحيلت معظم المسائل إلى الإدارة لمتابعتها، بما في ذلك شكاوى متعلقة بالتوظيف في المشروعات وتطبيق

إجراءات التوريد في المشروعات وخمس قضايا تدليس مقدمة من أفراد ليس لهم علاقة تعاقدية مع الصندوق أحيل منها ثلاث قضايا إلى الإدارة لإصدار أمر بالتوقيف عن العمل.

رابعاً- التواصل والتعاون

- 23- ساهم مكتب المراجعة والإشراف في التوعية بمكافحة الفساد من خلال الدورات التدريبية للتعليم الإلكتروني عن طريق الإنترنت، وتحديث الصفحات الشبكية (المتاحة الآن بجميع لغات الصندوق الرسمية)، وتوجيه الموظفين الجدد، والتدريب على التوريد في المشروعات، وحلقات العمل المتعلقة باستهلال المشروعات، وحلقات العمل بشأن الإدارة المالية، والأحداث الإقليمية. وقد أتم أكثر من 350 من الموظفين وغير الموظفين التدريب الإلزامي عبر الإنترنت خلال السنة المشمولة بالتقرير، حيث نجح 90 في المائة من موظفي الصندوق في إتمام التدريب بحلول نهاية العام، وتلقى أكثر من 700 مشارك تدريباً في حلقات العمل والفعاليات الإقليمية.
- 24- ودعمت أفرقة المراجعة والتحقيق في مكتب المراجعة والإشراف شعبة سياسات العمليات والنتائج ودائرة إدارة البرامج في نشر وثائق التوريد الموحدة الخاصة بالصندوق على مقدمي العروض والمتعاقدين في المشروعات الممولة من الصندوق، بما في ذلك استمارات التصريح الذاتي. ودعم مكتب المراجعة والإشراف أيضاً التفاوض على اتفاقيات التمويل مع الجهات المانحة والمتلقية لضمان المواءمة مع سياسة مكافحة الفساد في الصندوق.
- 25- وشارك مكتب المراجعة والإشراف بنشاط في شبكات النظراء في التحقيق التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المشاركة في رئاسة اجتماع سنوي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف. وجرى انتخاب مدير التحقيق بمكتب المراجعة والإشراف كمنسق لشبكة ممثلي الأمم المتحدة للتحقيق لمدة عامين تبدأ في عام 2023.

خامساً- قدرات مكتب المراجعة والإشراف وموظفوه وموارده

- 26- **التوظيف.** جرى تعزيز قدرات موظفي مكتب المراجعة والإشراف في السنوات الأخيرة عن طريق إضافة عدة وظائف جديدة من الفئة الفنية. ومع ذلك، شهد المكتب معدل دوران غير مسبوق في الموظفين خلال 2022/2021، حيث ترك الخدمة ثمانية من الموظفين الخمسة عشر الذين انضموا إليه في عام 2021. واستمر معدل الدوران المرتفع في عام 2022 حيث غادر محققان ومحلل بيانات الصندوق خلال العام. واستكملت قدرات فريق التحقيق في عام 2022 بتعيين استشاريين في مجال التحقيق وخبرات وخدمات خارجية أخرى لفترات طويلة. وكان ملاك فريق المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف مستقراً في عام 2022 وجرى تعزيزه أكثر بإضافة موظف مراجعة مساعد بالقرب من نهاية العام. وجرى الاستعانة بخبرة خارجية ومحلية وإقليمية وتقنية على نطاق واسع لاستكمال مجموعة المهارات الخاصة بالفريق من أجل ضمان امتلاك مكتب المراجعة والإشراف للخبرة والمعرفة المناسبة لإجراء تقييم موثوق للموضوعات التي تجري مراجعتها.
- 27- وتلقى موظفو مكتب المراجعة والإشراف تدريباً مهنيًا بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات التي توضح اتساع نطاق أثر الشعبة. وجرى توفير التدريب على "المراجعة في سرعة المخاطرة" مع زملاء آخرين من الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقراً لها؛ وأخذ العينات لإجراء المراجعة؛ وخصوصية البيانات الشخصية؛ والتوريد في مشروعات الصندوق؛ وصحة إجراءات التوريد؛ ومخاطر الائتمان؛ وتحليلات البيانات؛ والأدوات الجغرافية المكانية؛ والتحقيق؛ إلى جانب دورات الصندوق التدريبية الإلزامية والتعليم المهني الشخصي. ويحدث التطوير المهني أيضاً من خلال المشاركة في الشبكات ومجموعات العمل المهنية للمراجعة والتحقيق في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى المشاركة الشخصية لاثنتين من موظفي مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والاتحاد

الاتئمانى الفىءرالى للأمم المتحدة.

الءءول 8

موظفو مكتب المراجعة والإشراف فى ءىسمبر/كانون الأول 2022

الوظائف

المراجعة الءاءلىة		التحقىقات	
مءىر المراجعة والإشراف	مءىر التحقىقات		
مساءء إءارى (مكافئ نصف ءوام كامل)	كبىر موظفى المراجعة		
موظف الءءلة الءنائىة المتعلقة بالباءانات وءكنولوءىا المعلوماء (وظيفة شاعرة فى نهاءة العام)	موظفان للمراجعة (2)	ائءان من كبار موظفى التحقىقات (2، منها وظيفة شاعرة فى نهاءة العام)	
موظف التءلىل الءنائى للباءانات وءكنولوءىا المعلوماء	موظفان معاونان للمراجعة	ءلائ موظفان للتحقىقات (3، منها وظىفتان شاعرتان فى نهاءة العام)	
	معاون مراجعة	مساءء تحقىقات	

28- **المىزانىة:** بلء إءمالى المىزانىة المءصصة لمكتب المراجعة والإشراف والءى اسءءءمها، فى عام 2022، ما مقءاره 2.59 ملءون ءولار أمرىكى، بما فى ءلك ءكالىف الموظفان البالغة 2.14 ملءون ءولار أمرىكى و0.44 ملءون ءولار أمرىكى لئفقاء ءىر الموظفان. وىشمل هذا المبلء الأءىر مءصصاء إءافىة فى المىزانىة لءىر الموظفان قءرها 0.12 ملءون ءولار أمرىكى ءرى ءقءىمها على وءه السرة اسءءاباة لءلب مكتب المراجعة والإشراف ءلال العام لءلبىة الاءءاباءاء ءءشعلىة.